

تقرير

يستنتج تقرير جديد للبنك الدولي ان هناك عائقين توأمين عميقي الجذور يهددان لبنان ويعيقان نمو اقتصاده ورخائه الاجتماعي، هما: الحكم الطائفي، أي تولي طبقة نخوية الحكم، واستخدامها ذريعة الطائفية قناعاً لها. والصراع والعنف الناجمان، جزئياً، عن صراعات واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط. ويخلص الى ان هذين العائقين يرتبان أعباء ثقيلة تنهك الاقتصاد اللبناني، «اذ تُقدر الكلفة السنوية لذلك الناجم عن الحكم الطائفي بـ 9% من الناتج المحلي الإجمالي»، فضلاً عن انهما يعرزان من سلطة النخبة المسيطرة وأصحاب النفوذ الأثرياء

# البنك الدولي للبنانيين: النظام الطائفي مصدر



البت النظام الطائفي في لبنان بأنه الوسيلة الأقوى لتعرض البلد إلى التدخلات الخارجية (مروان طحطح)

أن 28 بالمئة من إجمالي السكان عُدوا ضمن الفئات الفقيرة، كما أن التوزيع المناطقي لنسبة الفقر لم يكن متساوياً، إذ بلغ أقصاه في شمال وجنوب البلاد، مع وجود بعض البؤر الصغيرة والمكتظة في ضواحي المدن الكبيرة، ما يدل على عدم التوازن الحاصل في نمط النمو الاقتصادي ومسار التنمية. أما العامل الأهم في عدم تحقيق النمو الشامل فيكمن في نقص المرونة اللازمة بين عملية التوظيف والنمو. وقد تزامنت جهود خلق فرص العمل في لبنان مع ارتفاع ملحوظ في القوى العاملة، لكن افتقدت تلك الفرص النوعية المطلوبة. وقد تأثرت على الأغلب قضايا النمو والفقر وفرص العمل أخيراً على نحو سلبي بسبب تداعيات الأزمة السورية على لبنان، وبالأخص التدفق الكبير للأجانب السوريين إلى البلد. ولا يزال جزء كبير من اللبنانيين، وبالأخص الشباب الحاصل على شهادات جامعية، بلجاً إلى الهجرة خارج البلاد طلباً لفرص نوعية في مجال العمل لا يوفرها لبنان».

يرمي تقرير البنك الدولي الى إعداد تشخيص منهجي للبلد بهدف تحديد العوائق والقيود الأساسية التي يواجهها لبنان، من وجهة نظر البنك، في مجال خلق فرص العمل (من حيث النوعية والكمية). ويفترض هذا التشخيص «أن جذور الفشل في توليد النمو المتكامل وفرص العمل تكمن في عائقين أساسيين مترابطين، أولاً: الحكم الطائفي، أي تولي الحكم من قبل طبقة نخوية تستخدم ذريعة الطائفية قناعاً لها. ثانياً: الصراع والعنف الناجمان، جزئياً، عن صراعات واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط». ويفرض هذان العائقان المترابطان، بحسب التقرير، أعباءً ثقيلة تنهك الاقتصاد اللبناني، «حيث تُقدر الكلفة السنوية للخلل الناجم عن الحكم الطائفي بـ 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي». ويقول التقرير انه «بحسب الهيكلية القائمة، لا تحاسب الدولة المواطنين الذين يخالفون القانون إذا ما كانوا من المقربين من النخبة المسيطرة طائفيًا، أو من هم على صلة بأصحاب النفوذ الأثرياء، ما يعزز من سلطة النخبة المسيطرة ويغذي نظام المحسوبية، كما أن منهجية الوساطة والعلاقات الشخصية مع أصحاب

يقول البنك الدولي في تقرير جديد له بعنوان «تعزيب الحد من الفقر والرخاء المشترك- تشخيص منهجي للبنان 2015»، ان «لبنان لطالما تأثر، منذ أن نال استقلاله، بنظام الطائفية السياسية، الذي رسم خارطة الدولة عبر العقود. وكان الهدف، في الأصل، من إنشاء نظام سياسي بطابعه الطائفي تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة للمجتمعات المذهبية المحلية، ولكن ما لبث أن تحوّل هذا النظام ليصبح في نظر الكثيرين عائقاً أمام الحوكمة السليمة والفعالة، حيث أدى إلى شلل واضح في عملية أخذ القرار وصناعة السياسات، وبالتالي إلى إفراغ مؤسسات الدولة، كما أثبت النظام الطائفي في لبنان أنه الوسيلة الأقوى لتعريض البلد للتدخلات الخارجية، التي بدورها تسببت في تغذية الخلافات والصراعات بين الفئات المحلية».

ويشير التقرير الى ان «الاقتصاد اللبناني شهد نمواً معتدلاً عبر العقود الماضية، لكن تباينت نسبة النمو من عام إلى آخر بسبب الصدمات الكبيرة والمتكررة، التي كان معظمها من الطابع السياسي، بحيث أبدى الاقتصاد صموداً ملحوظاً في وجه تلك الصدمات. سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بمعدل 4,4 بالمئة بين عام 1992 وعام 2014، وقد عمل هذا الأداء على إخفاء آثار العديد من الصراعات (المحلية، والعالمية، والسياسية، و/أو الطائفية) التي واجهها لبنان خلال الفترة المذكورة. ومن أحدث تلك الصدمات الحرب القائمة في سوريا، التي نظراً للروابط الوثيقة بين البلدين، تسببت في تداعيات سلبية هائلة ترهق لبنان، لكن استمر الاقتصاد الكلي اللبناني في صموده النسبي أمام الصدمات الكبيرة التي يواجهها البلد حتى يومنا هذا».

وبحسب الملخص التنفيذي للتقرير «لقد عمل لبنان على الحد من انتشار الفقر وتحقيق نمو اقتصادي شامل، وذلك في ظل ضعف فرص العمل وتدني نوعية النمو. ولم تتغير مؤشرات الفقر التي سجلت ارتفاعاً منذ نحو 25 سنة. وبيّنت الدراسات أن نسبة الفقر المدقع ما بعد الحرب الأهلية راوحت بين 7,5 بالمئة و 10 بالمئة. ومن خلال استخدام الخط الأعلى للفقر، أظهرت البيانات

والأطر التنظيمية»، كما يفترض التشخيص هذا، أنه «في غياب نظام الحكم الطائفي والنزاعات الداخلية والإقليمية، تكون تداعيات القيود المذكورة محدودة أكثر. وبالتالي، القيود التي تتعلق بقطاع الكهرباء وقطاع التعليم، على سبيل المثال لا الحصر، فهي متداخلة ضمن العوائق الأخرى المترابطة، ما يؤدي إلى تعطيل العمليات الإصلاحية وإلى تفاقم التداعيات السلبية على القطاعات الأخرى».

ويستنتج التقرير «أن جذور العائقين التوأم المترابطين عميقة في صميم النظام، الا ان هناك وسائل للحد من تأثيرهما، نصنفها كالاتي: (1) استراتيجية ترمي مباشرة إلى الحد من تفاقم تداعيات العائقين المذكورين؛ واستراتيجية ترمي إلى تطوير برنامج إصلاحى كحافز أقوى يُبطل النظام القائم. الاستراتيجية الأولى تحمل إمكانات عديدة في مجال تحقيق الأهداف التنموية، لكنها تتطلب وقتاً طويلاً لحصد النتائج نظر لعمق جذور العائقين. أما

مباشرة فُدرت بـ 700 مليون دولار أميركي، والصراع في سوريا أخيراً الذي كلف الاقتصاد اللبناني حتى الآن 7,5 مليارات دولار أميركي من جراء الخسائر في القطاعات المنتجة وتوسيع العجز المالي بحوالي 2,6 مليار دولار أميركي خلال عام 2014». يُظهر التشخيص «أن هناك قيوداً أخرى (أكثر تقليدية) متداخلة ضمن العائقين المترابطين في صميم النخبة المسيطرة، وقد تماشست تلك القيود عبر النظام الطائفي القائم، والوضع الدقيق في البلد، وظروف المنطقة المتضررة من جراء الصراعات المسلحة على نحو عام، وتؤثر القيود سلباً على إمكانات لبنان في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يضمن العيش الكريم للمواطنين، بما في ذلك عدم استقرار الاقتصاد الكلي، والمناخ الضعيف لأنشطة الأعمال، والاستثمارات غير الكافية في مجال البنى التحتية (وبالأخص في المناطق المحرومة)، وعدم التوازن بين الكفاءات المعروضة وحاجات سوق العمل، وضعف المؤسسات

النفوذ غالباً ما تؤثر سلباً على تنفيذ السياسات وتطبيق القانون. وهكذا يتفشى الفساد في أعماق الطبقة النخبوية الحاكمة ليصبح داءً مزمناً يمنع البلد من تحقيق أهدافه التنموية». ويضيف التقرير «أن كلفة الصراع والعنف باهظة ومتكررة، فالتاريخ يشهد على الحرب الأهلية (1975-1990)، التي استنزفت نصف الاقتصاد اللبناني، والصراع مع إسرائيل عام 2006 الذي تسبب في خسائر مباشرة هائلة بلغت 2,8 مليار دولار أميركي، وخسائر غير

تقدر الكلفة السنوية للخلل الناجم عن الحكم الطائفي بـ 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

تقرير

## الأهم المتحددة: نقص خطير في تمويل احتياجات اللاجئين

حامل يواجهن خطر الولادة غير الأمنة، بحسب التقرير. وحذر التقرير من ان «زهاء 130 الف عائلة محتاجة لن تتلقى مساعدات مالية تساعدها على توفير الحاجات الأساسية، وسيحرم البعض من تسلم بطاقات الدعم الغذائي الشهرية كذلك ان لم يتوافر التمويل قريباً». ودعت المنظمات المساهمة في اعداد التقرير المجتمع الدولي الى «المشاركة في تحمل الاعباء التي تتكبدها الدول المضيفة للاجئين السوريين»، محذرة

نعاني وعلى نحو خطير نقصاً في التمويل، ما ينذر بأننا لن نكون قادرين على تلبية حتى ابسط احتياجات البقاء على قيد الحياة للملايين الاشخاص على مدى الأشهر الستة المقبلة». وخفضت المساعدات الغذائية لنحو 6 ملايين لاجئ هذا العام نتيجة نقص التمويل، ولا يرتاد 750 الف طفل المدارس، والخدمات الصحية المنقذة للحياة باتت باهظة التكلفة لكثيرين، بينهم 70 الف امرأة

«تلقوا حتى نهاية ايار 1,6 مليار دولار، أي 23 في المئة فقط من اصل 4,53 مليارات دولار مطلوبة لتنفيذ برامج مساعدات، ما يعني فجوة تعادل 3,47 مليارات دولار». ونقل التقرير عن المفوض الاعلى لشؤون اللاجئين انتونيو غوتيريس قوله ان «هذه الأزمة الضخمة تتطلب تضامناً وتقاسماً للمسؤولية من جانب المجتمع الدولي على نحو اكبر بكثير مما رأيناه حتى الآن». وأضاف: «بدلاً من ان نرى ذلك، نحن

المجتمعات المحلية المتضررة التي تستضيفهم في بلدان مجاورة». تحتاج الخطة الى 5,5 مليارات دولار لدعم اللاجئين، منها نحو مليار لمساعدة المجتمعات المضيفة للاجئين، وحضت الامم المتحدة واكثر من 200 شريك في الخطة المجتمع الدولي على «التحرك على نحو أسرع والوفاء بالتعهدات لدعم برامج الخطة». وبحسب التقرير، فان الامم المتحدة والشركاء من المنظمات الإنسانية

افاد تقرير نشرته الامم المتحدة وشركاؤها، امس، تحت عنوان «الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة 2015»، ان «نقص التمويل للخطة، الذي بلغ نحو 3,47 مليارات دولار، يترك ملايين اللاجئين السوريين من دون دعم حيوي». ووضح التقرير ان «نقص التمويل يعرقل جهود المساعدات الإنسانية والإنمائية لتلبية حاجات 3,9 ملايين لاجئ فروا من الصراع في سوريا، فضلاً عن أكثر من 20 مليون شخص في